جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: إدارة الاعمال

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس بعنوان:

دور الجباية المحلية كألية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر

إسم المؤسسة: بلدية حاسي خليفة

من إعداد الطالب:

* **حابي عبد الرؤوف**
* **نغموش صالح عماد**

تحت إشراف الأستاذ:

* **عيشوش محمد الحافظ**

السنة الجامعية: 2023/2022

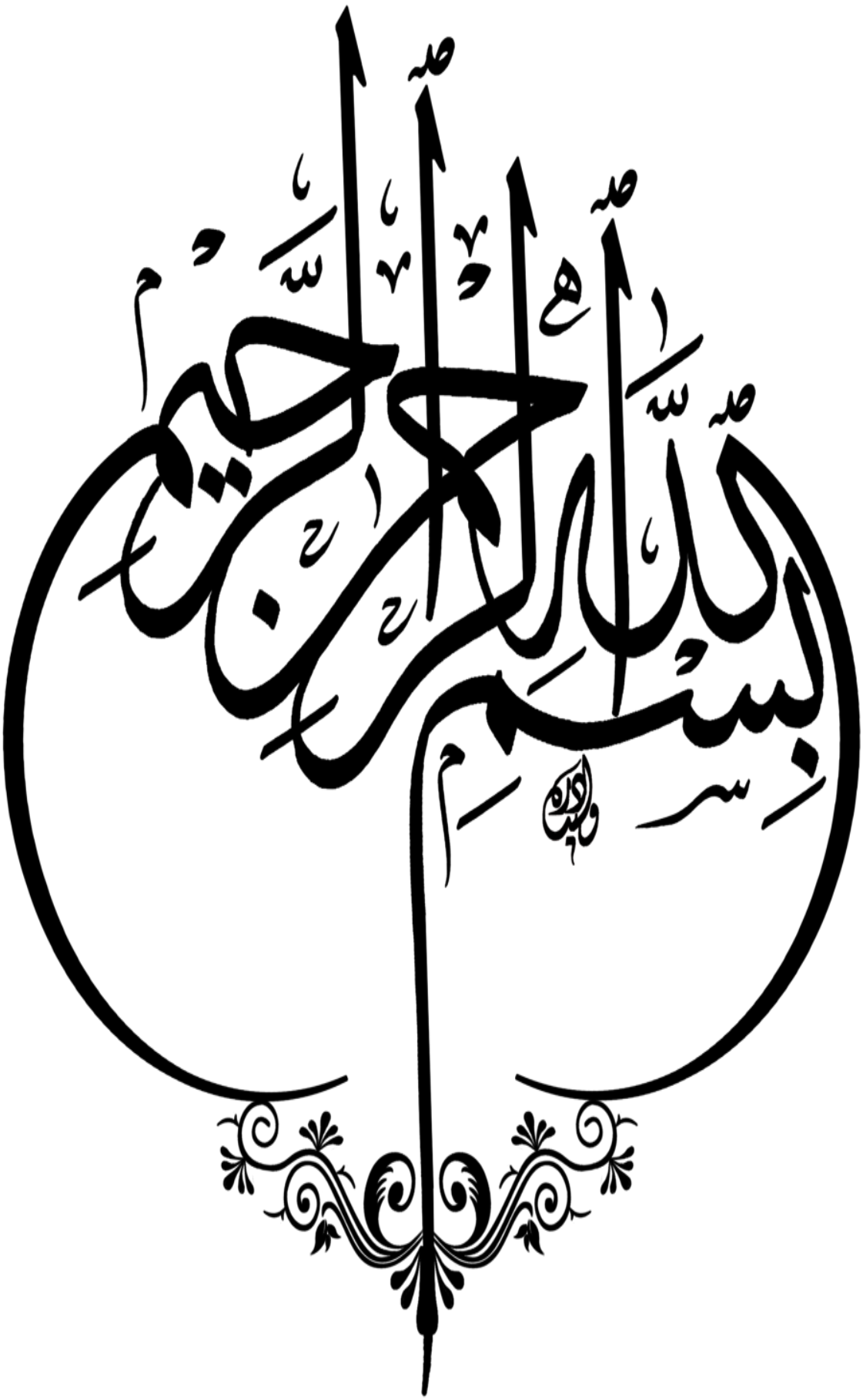
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إلى السيد الأستاذ المشرف الفاضل الذي مد لي يد العون، وذلل لي كل عسير، وأخذ بيدي بينما أخطوا خطواتي الأولى في هذا الميدان الصعب. والله العظيم أسأل أن يجزيه بإحسانه إحساناً وأن ينفع ببحثي هذا البلاد والعباد. أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم، وكانوا سندا في سبيل المعرفة والعلم. والشكر موصول إلى إدارة الجامعة التي ذللت الصعوبات من أجل إنجاز هذه الرسالة بجودة وكفاءة.

الإهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحببية). نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز). إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم

الفهرس:

العناوين	الصفحة
المقدمة.	1
الفصل الأول:الإطار النظري ولمفاهيمي للجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية	
تمهيد.	6
المبحث الأول:ماهية الجباية المحلية.	6
المطلب الأول: تعريف الجباية المحلية.	6
المطلب الثاني: أهداف الجباية المحلية.	7
المطلب الثالث: مبادئ الجباية المحلية.	8
المطلب الرابع: إيجابيات الجباية المحلية وعوائقها.	10
المبحث الثاني: ماهية ميزانية البلدية.	13
المطلب الأول: تعريف ميزانية البلدية.	13
المطلب الثاني: أنواع ميزانية البلدية.	13
المطلب الثالث: مراحل اعداد ميزانية البلدية.	16
المطلب الرابع: أهداف ميزانية البلدية.	18
خلاصة الفصل.	20
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية / دراسة حالة– بلدية حاسي خليفة –	
تمهيد.	22
المبحث الأول: نبذة عن بلدية حاسي خليفة.	23
المطلب الأول: تعريف بلدية حاسي خليفة.	23
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي خليفة.	24
المطلب الثالث: خصائص بلدية حاسي خليفة.	28
المبحث الثاني: اسهامات المداخيل الجبائية في الارادات العامة لبلدية حاسي خليفة.	30
المطلب الأول: الايرادات العامة والنفقات العامة المقدرة في الميزانية الإضافية والمصادق عليها.	30
المطلب الثاني: المداخيل الجبائية وتأثرها على ميزانية البلدية.	30
المطلب الثالث: أهمية المداخيل الجبائية المتحصل عليها وتأثيرها.	32

المطلب الرابع: المشاكل المالية للبلدية والحلول المقترحة.	**33**
خلاصة الفصل.	**35**
الخاتمة.	**36**
قائمة المراجع.	**38**

- **قائمة الجداول:**

الرقم	العنوان	الصفحة
02/01	مجموع الارادات العامة والنفقات العامة للبلدية سنة 2022.	**30**
02/02	المداخيل الجبائية للبلدية سنة 2022.	**30**
02/03	نسبة المداخيل الجبائية من الايرادات العامة للبلدية.	**32**

- **قائمة الأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
02/01	الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي خليفة.	**25**
02/02	تمثيل المداخيل الجبائية لبلدية حاسي خليفة سنة 2022.	**31**
02/03	تمثيل نسبة المداخيل الجبائية لبلدية حاسي خليفة سنة 2022.	**33**

المقدمة :

تؤدي الجماعات المحلية دورًا هامًا في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، إذ تعمل كوسيط بين السلطات المركزية والمواطنين. تُكلف الجماعات المحلية بمهام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية على المستوى المحلي، وتلبية الحاجات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تلبيتها بسبب ضعف العوائد المالية له. تشكل الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، حيث تتولى هيئة تمثل الإدارة العامة إدارة كل وحدة منها والعمل على الاستفادة القصوى من مواردها الذاتية. تتصل الجماعات المحلية بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويعترف قانون الجماعات المحلية الجزائري بالاستقلال المالي للجماعات المحلية، إذ تحصل الجماعات المحلية على ميزانية خاصة بها تختلف عن ميزانية الدولة، وهذا يمنحها حق اتخاذ القرارات والتدابير والمساهمة في التنمية في إطار الصلاحيات الممنوحة لها قانونيًا. وتتمثل هذه الاستقلالية في حق الجماعات المحلية في اكتساب مصادر تمويل خاصة بها، سواء كانت موارد جبائية مثل الضرائب والرسوم، أو موارد أخرى مثل الإعانات والقروض والتبرعات، التي يتم تخصيصها لتحقيق الصالح المحلي. ويتم استنادًا إلى العقلانية في استخدام هذه الموارد. وتعتمد مالية الجماعات المحلية بشكل كبير على المداخيل العائدة من الجباية المحلية، مما يستوجب ارتفاع حصيلة هذه الجباية تزامنا مع التزايد الطبيعي لحاجة المواطنين للخدمات العامة، وعليه ينبغي أن يوفر النظام الجبائي المحلي تغطية كافية من الضرائب والرسوم إعادة توزيع الدخل بين والدولة الجماعات المحلية بما يمكنها من تمويل احتياجاتها وتحقيق أهدافها. بناءا على ما سبق ونظرا لدور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وباعتبار الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة التي تشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية مع الدولة ارتأينا طرح التساؤل الرئيسي التالي الذي يمثل إشكالية الموضوع

الإشكالية:

كيف تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، لاسيما بلدية حاسي خليفة؟ للإجابة على التساؤل السابق يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نضع في إطارها حدود الموضوع:

*فيما تتمثل الجباية المحلية وماهي أهم عوائدها؟

*ماهية الجباية المحلية؟

*ما أهم العناصر ومكونات الميزانية المحلية ؟

الفرضيات:

كإجابة أولية على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

*تعتبر الجباية المحلية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تقتطع كليا أو جزئيا لصالح الجماعات المحلية، حيث تعود حصيلتها للجماعات المحلية أو البلديات أو تشترك عوائدها بين الدولة والجماعات المحلية.

*عرفت الجباية المحلية عدة إصلاحات عبر مراحل لتحسين أدائها وتحقيق أهداف الاستقلال المالي للجماعات المحلية، أهمها إنشاء الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة.

*تمثل ميزانية الجماعات المحلية الصورة العاكسة لنشاط الجماعات المحلية عامة وبلدية حاسي خليفة خصوصا، وتحدد مصادر تمويلها.

اهداف الدراسة:

تهدف الدارسة الى إظهار الأهمية البالغة للجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وأيضا الى التعرف على الإطار النظري والقانوني للجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية، كما تهدف للإلمام بمختلف عناصر موضوع البحث.

أسباب اختيار الدراسة:

اختيار الموضوع كان بناءا على عدة اعتبارات ومن أهمها ارتباط الموضوع بالمجال تخصص، وأيضا التعرف على كيفية إعداد ميزانية الجماعات المحلية، والتعرف على أنواع الضرائب المتعلقة بالجباية المحلية التي تمويل إيرادات ميزانية الجماعات المحلية.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الدراسة والتحليل بمختلف جوانب موضوع وتحديد أهمية الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وبناءا على أهداف الدراسة وطبيعتها تم استخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول، واستخدام المنهج

التحليلي في الفصل الثاني دراسة تطبيقية لدور الجباية المحلية في الإيرادات العامة لبلدية حاسي خليفة وأثارها على تنمية ميزانيتها.

حدود الدراسة بهدف الإجابة على الإشكالية الأطروحة، فقد كان الإطار الزمِني والمكان لحدود الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية: بلدية حاسي خليفة

الحدود الزمنية 2023

: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذي الدراسة في الاطلاع والتعرف على الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كما أنها امتداد للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث دور الجباية المحلية في تنمية ميزانية الجماعات المحلية.

صعوبات الدراسة:

- نقص في المراجع ذات الصلة بالموضوع .
- ضيق الوقت، حيث هذه الدراسة تحتاج وقت وجهد كبير .
- وجود صعوبات من حيث تحديد المصطلحات.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: فصل نظري يضم الإطار النظري ولمفاهيمي للجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

المبحث الأول: ماهية الجباية المحلية

المبحث الثاني: مكونات ميزانية البلدية

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية لبلدية حاسي خليفة

المبحث الأول: نبذة عن بلدية حاسي خليفة

المبحث الثاني: إسهامات المداخيل الجبائية في الإيرادات العامة لبلدية حاسي خليفة

الفصل الأول:

الإطار النظري ولمفاهيمي للجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية.

تمهيد:

تمثل الجباية المحلية مكانة هامة في الدولة، كونها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا أساسيا في إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، ونضرا لأهمية الضرائب في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد أهم المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في الإنفاق على الخدمات لتحقيق الرفاهية وتقدم المجتمع من خلال تنمية محلية شاملة تغطي كافة مجالات مجتمع المحلي ومتطلباته الأساسية.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الجباية المحلية

تعتبر الجباية المحلية جزء من الجباية العادية، وتعريفها يسمح لنا بمعرفة كل أنواع الجباية حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الجباية المحلية وأهدافها ومبادئها وايجابياتها ومعوقاتها التي تقوم عليها.

***المطلب الأول:** تعريف الجباية المحلية.

أولا: يعود أصل كلمة الجباية إلى الكلمة اللاتينية"fiscus ،"والتي تعني القفة (أداة لتلقي النقود). وتعرف في فرع القانون العام على أنها مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب التي تنظم توريد الأموال والتبرعات للدولة، والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يساهمون في تمويلها، ويمكن تعريفها أيضًا على أنها نظام من المساهمات الإلزامية التي تفرضها الدول، والتي تشمل في الغالب الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات والممتلكات [1]

ثانيا: تعني الجباية المحلية في الجزائر جميع الضرائب والرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي البلدي أو المجلس الولائي للمناطق على المواطنين والمؤسسات والشركات المحلية، وتُجمع هذه الجباية بهدف تمويل خدمات البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق المحلية. وينص القانون الجزائري على تعريف الجباية المحلية كما يلي: [2]

"الجباية المحلية هي الرسوم والضرائب التي تفرضها الجماعات المحلية وتُحصى على سكان المناطق التي تتولى الجماعات المحلية إدارتها، ويتم جمع هذه الرسوم والضرائب بموجب القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل." وتشمل الجباية المحلية في الجزائر العديد من الضرائب والرسوم مثل ضريبة الملكية العقارية والضريبة

[1]- بعيو ليلى. دوخان مريم،دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد الصـــديق بن يحي – جيـــــــجل،2021/2020

[2]- القانون الجزائري رقم 14-06، المؤرخ في 24 فبراير ،2014 المتعلق بالجباية المحلية

على المهن والحرف، ورسوم المياه والنفايات، ورسوم الترخيص للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، والعديد من الرسوم الأخرى.

***المطلب الثاني:** أهداف الجباية المحلية.

إن النظام الضريبي لم يعد دلك المنبع الذي تقتضي منه الدولة حاجياتها من الأموال فحسب وإنما تعدى دلك الدور الكلاسيكي وأضيف إليه عدة ادوار أخرى نلمس أهميتها في عدة مجالات: [1]

1-الأهداف المالية:

يُقصد بها تغطية الأعباء العامة، وتسمح هذه الضرائب بتوفير الموارد المالية اللازمة للدولة لتلبية التزاماتها تجاه تمويل الخدمات العامة والاستثمارات الحكومية مثل بناء السدود والمستشفيات والجامعات وشق الطرق، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات والمطالبات المختلفة للمجتمع وتحسين جودة حياتها.

2-الأهداف الاقتصادية:

ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الو صول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو بالانكماش وأصبحت في إطار لدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- إعفاء بعض أنواع المشروعات من الضرائب كليا أو جزئيا يتم لتشجيعها بناء على اعتبارات معينة؛

- فرض الضرائب الجمركية المرتفعة على الاستيراد من الخارج بغية حماية الصناعات الوطنية وتحسين الميزان التجاري للبلد، بينما يتم تشجيع الصادرات من خلال إعفائها من الضرائب كليا أو جزئيا، وذلك لتعزيز الصادرات وتحقيق المزيد من العوائد للاقتصاد الوطني وتحسين ميزان المدفوعات. ؛

- استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل؛

[1]- عميرة نريمان، رمول سامية،دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، سنة 2021، ص25-26

ـ يتم تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها بهدف تشجيع توسيع الاستثمارات.

3-الأهداف الاجتماعية:

تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية من أهمها:

ـ زيادة الضرائب على الأفراد ذوي الدخول والثروات المرتفعة من أجل تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق التوازن في التوزيع العادل للثروة، حيث يتم إعادة توزيع جزء من الإيرادات المحصلة من هذه الضرائب على الأفراد ذوي الدخول المنخفضة من خلال تطبيق نظام التصاعدية على الضرائب.؛

ـ تحقيق هدف تخفيف أزمة الإسكان عن طريق جلب أكبر قدر ممكن من الوحدات السكنية، وذلك عن طريق إعفاء دخل الإيجارات من الضريبة أو تقديم تخفيضات عليها.

4-الأهداف السياسية:

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة ألهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية)

***المطلب الثالث:** مبادئ الجباية المحلية.

تعتبر مبادئ الجباية المحلية على العموم هي مبادئ الجباية وتعرف على أنها القواعد والأسس التي يجب على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة، وهي ذات منفعة مزدوجة تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة، ومن جهة أخرى مصلحة الخزينة المحلية ومن بين المبادئ ما يلي: [1]

أولا : قاعدة المساواة و العدالة

يعدّ تحقيق العدالة الضريبية أحد أهم الأهداف التي يسعى إليها المشرع الضريبي عند صياغة نظام ضريبي فعال. ومفهوم العدالة الضريبية هو مفهوم نسبي يتوقف على الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع. ومع ذلك،

[1]- مقداد كنزي، نوي سليمة، دور الجباية المحلية في تمويل البلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2020، ص6-7

يواجه المشرع الضريبي صعوبات في تحقيق هذه العدالة، نظرًا لصعوبة قياس تأثير الضريبة على كل مكلّف وتحديد العبء الضريبي الفعلي المفروض عليه. فقد يختلف العبء التقييمي للضريبة بين الأفراد، حسب تقديرهم لجدوى الإنفاق العام.، ونتيجة لما سبق فإن مبدأ العدالة غير قابل للتحقيق بشكل كامل، وتتدخل الدولة المعاصرة بواسطة الضريبة للتعديل في توزيع الدخل و الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية، و بذلك أصبحت العدالة الضريبية أحد أهداف النظام الضريبي إلى جانب أن احد مبادئه الرئيسية.

ثانيا: مبدأ اليقين

يهدف المشرع الضريبي إلى جعل الضريبة واضحة وقاطعة، بمعنى أن المكلف يجب أن يكون على علم مسبق بالضرائب التي يلزمه أداؤها وبمعدلاتها، وبجميع الأحكام القانونية المتعلقة بها، حتى يتمكن من الدفاع عن حقوقه نحو إدارة الضرائب. فعدم الوضوح والتأكد يؤدي إلى تخوف المكلفين من النظام الضريبي، وهو ما يصعب الأمر على المكلفين وإدارة الضرائب على حد سواء. لذلك، يعتبر الوضوح والشفافية في الضرائب من العوامل الأساسية لضمان العدالة الضريبية وتحقيق الثقة بين المكلفين وإدارة الضرائب.

ثالثا: مبدأ الملائمة في التحصيل

يقتضي هذا المبدأ بضرورة تسهيل عملية تحصيل الضرائب وتجريدها من الإجراءات الزائدة، كما ينبغي اختبار الوقت والطريقة المناسبة لجمع الضريبة حتى لا يتأثر المكلف سلبًا، علاوة على ذلك، يجب أن يتم تحديد مواعيد سداد الضريبة وفقًا لظروف المكلف، وضمان عدم تأثيرها سلبًا على خزينة الدولة.

رابعا: مبدأ الاقتصاد في النفقات

يقتضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، حيث يجب أن يكون الفرق بين المبلغ الذي يدفعه المكلف والمبلغ الذي يصل إلى خزينة الدولة قدر الإمكان صغيرًا، وذلك لأن أي زيادة في تكاليف التحصيل سوف تؤدي إلى تقليل إيرادات الضرائب. لذلك، يجب اتخاذ إجراءات تحصيل الضرائب التي تكون متوافقة مع الواقع وتلاؤم ظروف المكلف، وتقليل التكاليف الإدارية المرتبطة بجمع الضرائب، وهذا يساعد على زيادة إيرادات الضرائب وتعزيز الكفاءة في الإدارة المالية للدولة.

***المطلب الرابع:** إيجابيات الجباية المحلية وعوائقها

الفرع الأول: إيجابيات الجباية المحلية

تلعب الجباية المحلية دور مهم في تمويل الجماعات المحلية حيث تعود عليها بمجموعة من الإيجابيات من بينها نجد:[1]

1- تمثل الجباية المحلية مصدراً هاماً للجماعات المحلية؛ إذ تعتبر من أهم موارد ميزانياتها وتمثل المورد الأساسي لأنشطتها. وتتنوع هذه الجبايات بين مباشرة وغير مباشرة، حيث تسهم في تمويل الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة وإشباع الحاجات العامة في الوحدات الإقليمية. كما تعد الجماعات المحلية مسؤولة عن تنفيذ سياستها وتنميتها من خلال جمع هذه الجبايات..

2- علاقة الجباية المحلية بالتنمية المحلية: مساهمة الجباية المحلية كأحد أهم الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية في تمويل التنمية، حيث كلما زاد اعتماد الجماعات المحلية على مواردها الجبائية وحسن استغلالها لها كلما زادت فعاليتها في تعظيم استغلالها عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة ومختلف أهدافها في مختلف المجالات:

- **التنمية الاقتصادية:** تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي الذي يساهم بصورة كبيرة في التنمية الشاملة، ويهدف إلى زيادة الثروة الوطنية وخلق فرص عمل أكثر. يمكن للجماعات المحلية الدخول في شراكات مع المتعاملين سواء كانوا عموميين أو خواصًا، وتحديد حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة بناءً على دفتر الشروط. كما يمكنها إنشاء شراكات حصرية تتحمل فيها المسؤوليات والأعباء والمخاطر.

- **التنمية الاجتماعية:** ويقصد بها تعزيز الجانب الاجتماعي عن طريق اتخاذ سياسات اجتماعية تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر، وذلك خاصة في المجتمعات المحلية من خلال خلق فرص عمل وتنفيذ أنشطة تنموية تعزز المجتمعات. وينتج عن ذلك تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية مثل السرقة والجرائم....الخ

[1]- بلعروسي علي، بوشرى مصطفى، دور الجماعات المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2022، ص14

– **التنمية الحضارية والثقافية:** تمكين الجماعات المحلية من زيادة المشاريع التطويرية التي من شأنها أن تنهض بالمجتمع المحلي وخلق ظروف متماثلة للرقي الاجتماعي، وإحياء النشاطات والجمعيات الثقافية مما يؤدي الى الاهتمام بالإطارات الفنية.

الفرع الثاني: عوائق الجباية المحلية

الإصلاحات برغم من الدور الهام والإيجابيات التي تعود بها الجباية المحلية كأحد أهم الموارد المالية للجماعات المحلية تعتبر ناقصة رغم ما قامت بها الدولة الجزائرية والراجع سببها لمجموعة من التحديات تعيق مردوديتها والتي سنثبتها فيما يلي:[1]

1–استحواذ الدولة على الضرائب الأكثر إنتاجية: تتميز الموارد الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية مقارنة بتلك المحصلة لفائدة الدولة باحتكارها من طرف هذه الأخيرة إذ تستحوذ على 75% لصالحها، في حيث لا تتحصل الجماعات المحلية إلا على 25% إضافة الى الضرائب التي تستحوذ عليها الدولة والتي تعود لها مثل التعريفة الجمركية والجباية البترولية، فهي أيضا تشارك الجماعات المحلية في بعض الضرائب ويظهر من خلال هذه الورقة البحثية في الإطار القانوني للجباية المحلية، إذ تستحوذ الدولة في الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للرسوم المحصلة من العمليات داخل الجزائر 80% من عائداتها الذي هو مصدر مهم جدا، في حين يعود الى البلديات 10% و 10% للصندوق المشترك للجماعات المحلية، أما بالنسبة للرسوم من عمليات الاستيراد 85% للدولة و 15% للصندوق المشترك للجماعات فقط، إضافة الي استحواذها على 9% من ضريبة المناجم مقابل 10% لصالح الجماعات المحلية كما تحتكر على نسبة 60% بالنسبة الضريبية على الأملاك، بينما يعود الي البلدية بنسبة 20% بالرغم من كون هذه الأملاك ذاتية للبلدية.

2–تبعية الإيرادات الجبائية لسلطة المركزية: يتم تحديد الضريبة بموجب قواعد محددة في إطار قانون المالية السنوي، الذي يؤكد مشروعية الضريبة. ومن خلال القوانين الفرعية المخصصة، يتم تحديد دور البلدية في تأسيس الضريبة، ونظرًا لاختلاف إمكانيات كل بلدية وطبيعة نشاطاتها وموقعها الجغرافي، يمكن ترك الحرية بالنسبة لبعض الرسوم أو الضرائب التي تملكها وتميزها عن باقي البلديات، أو تحدد وعالها ونسب اقتطاعها وفقًا

[1]- بلعروسي علي، بوشرى مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص15

لمستوى الخدمات التي تقدمها. ومع ذلك، يتم رصد هذا التحديد تحت رقابة السلطة المركزية أو الوصايا، حتى لا تتحول البلدية إلى حكومة داخل حكومة، أو يؤدي إلى تفاوت في الصلاحيات بين البلديات.

3- عدم استقرار التشريع الضريبي: يعتبر التغير في الإجراءات الضريبية سلبيا وذلك لعدم استقرار النظام الجبائي الذي يعرف هذه التغيرات تقريبا كل سنة، كما جاءت هذه التعديلات ببعض الثغرات منها تخفيض ضريبة الدفع الجزافي 3% حتى تم إلغائه بموجب قانون المالية سنة2006[1]

4- عدم مرونة الجباية المحلية : يحق للسلطة المركزية فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الموجودة دون قيود، إلا إذا كانت هذه الزيادة قد تسبب آثارًا سلبية اقتصادية أو اجتماعية خطيرة. وهذا لأن السلطة المركزية لديها السلطة التأسيسية والتحصيلية للضرائب بشكل عام، وهذه الضرائب يصعب تعديلها نظرًا لصعوبة التشريع الضريبي وعدم مرونته. بالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة المركزية هي التي تتمتع بالخبرة اللازمة لتحديد احتياجات المواطنين وتحديد مستويات الضرائب المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات. على الجانب الآخر، فإن السلطات المحلية، وعلى الرغم من معرفتها بحاجات المواطنين، ليس لديها السلطة الكافية للتدخل في هذا المجال، وذلك لأنها لا تمتلك السلطة التأسيسية والتحصيلية للضرائب بشكل مستقل.

5-ضعف مردودية الضرائب والرسوم التابعة للجماعات المحلية: تتسم الرسوم والضرائب التي تُفرض لصالح الجماعات المحلية بضعف مردوديتها، وذلك يعود إلى انخفاض القاعدة الضريبية وقلة المكلفين بها. بينما تتميز الضرائب التي تعود لصالح الدولة بمردودية مرتفعة، نظراً لارتباطها بعناصر ذات صفة تطورية واستمرارية.

6-ظاهرة التهرب الضريبي: يُعدّ الغش والتهرب الضريبي عوامل تؤثر سلباً على خزينة الجماعات المحلية، مما يحرمها من الأموال التي تستحقها، ويعيق توفير المرافق العامة التي تلبي احتياجات المجتمع المتزايدة. يُقصد بالتهرب الضريبي ظاهرة تحاول المكلفين بالضرائب، سواء كانوا أفراداً أو شركات، تحويل أو التخلص من مسؤولياتهم الضريبية كلياً أو جزئياً عن طريق الغش والتلاعب.

[1]- بلعروسي علي، بوشرى مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص16

المبحث الثاني: مكونات ميزانية البلدية.

تعتبر ميزانية البلدية الصورة العاكسة لنشاط الجماعة المحلية وسياستها المنتهجة باعتبارها تظهر في جانبيها أوجه الدخل والإنفاق هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد أن الجماعات المحلية في الجزائر الأحكام المادة 15 من الدستور تتمثل في البلدية والولاية والتي منعهما التشريع بالاستقلالية المالية وذلك بأن خصهما ميزانية ترصد فيها جميع نفقاتهم ومواردهم، ويتبين ذلك من خلال دراستنا المختصرة في هذا البحث لميزانية البلدية.

***المطلب الأول:** تعريف ميزانية البلدية

– تُعرف ميزانية البلدية على أنها جرد للإيرادات والنفقات المتوقع تحقيقها خلال فترة زمنية محددة من قبل شخص أو هيئة ما. وتشمل الميزانية للبلدية الحسابات المالية المقيدة لسنة ميلادية واحدة، والتي تشمل جميع الموارد المتاحة والأعباء المطلوبة. ويتم إعداد هذه الوثيقة الحسابية تقديريًا لدورة معينة (عادةً السنة المالية)، حيث تحدد الإنفاق المتوقع والإيرادات التي ستغطي هذه المصاريف.[1]

– يعرف قانون البلدية ميزانية البلدية كجدول يحتوي على تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وتعتبر هذه الميزانية عقد ترخيص وإدارة يسمح بتسيير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار، وتحدد شكلها ومضمونها بموجب القوانين والتنظيمات.[2]

– وتعرف أيضا حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية على أنها"الوثيقة المالية التي تحدد الإيرادات والنفقات المقرر تحقيقها خلال السنة المالية للبلدية، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي والمالي العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية".[3]

***المطلب الثاني:** أنواع ميزانية البلدية

تتمثل أنواع ميزانية البلدية في الميزانية الأولية والحساب الاداري والميزانية الإضافية:

1– الميزانية الأولية:

[1]- بن يوسف وسيلة، دور الجباية المحلية في ميزانية البلدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2015، ص96

[2]- المادة 176 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة في 3 جويلية 2011، ص24

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 المؤرخ في 7 ديسمبر 2016، الصفحة 31

تعتبر الميزانية الأولية الوثيقة الأساسية للولاية، حيث تشمل كشفًا إجماليًا وتفصيليًا لجميع العمليات المالية المقرر تنفيذها خلال السنة المالية المعينة. ويتم عرض هذه الميزانية على شكل تقديرات للإيرادات والنفقات التي يتعين تنفيذها خلال السنة المالية المحددة، وتستخدم هذه الميزانية لإعداد ميزانية الولاية للسنة المقبلة.[1]

يتم إعداد الميزانية الأولية بالنسبة للبلدية قبل بدء السنة المالية ويتم تعديل الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية.[2]

ويجب أن يصوت على مشروع الميزانية الأولية قبل 31أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها، و ,ويجوز للوالي نقل الاعتمادات داخل الباب الواحد، ويمكنه في حالة الاستعجال نقل الاعتمادات من باب إلى باب بالإنفاق مع مكتب المجلس الشعيب الولائي الذي يتول أخطار المجلس بذلك خلال دورته القادمة.

غير أنه لا يجوز إجراء أي نقل للاعتمادات المقيدة بترخيص خاص.

كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من مادة إلى مادة داخل نفس الباب بموجب قرار ويخطر بذلك المجلس الشعبي البلدي بمجرد انعقاد دورة جديدة.[3]

تتكون الميزانية الأولية من صفحات الميزانية وصفحات تحليلية:[4]

***صفحات الميزانية:** تحتوي صفحات الميزانية على قسمين هما:

أ- قسم التسيير: يمثل الصفحة خاصة بتوقيع النفقات للسنة المالية.

ب- قسم التجهيز والاستثمار: يعتبر هذا القسم مخصصاً لتسجيل النفقات والإيرادات المتعلقة بعمليات التجهيز، ويتم تصنيف النفقات إلى ثلاث فئات تشمل اقتراحات المندوبية التنفيذية وتصويت الهيئة الوصية ومصادقتها. كما يتم توثيق في هذا القسم توقعات النفقات والإيرادات المخصصة لبرنامج الاستثمار الاقتصادي.

***الصفحات التحليلية:** تهدف الصفحات التحليلية إلى تحديد كيفيات تقديم تكاليف بعض الخدمات الإدارية وذلك في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار يمكن تطرأ أوامر تعديلية أخر بعد المصادقة على الميزانية الأولية منها:

[1]- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المواد 165 الفقرة 10 و 170

[2]- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 177

[3]- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 182

[4]- قوام عبد الحكيم، روابح جمال، مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مكملة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، سنة 2019، ص50

أ- **الاعتمادات المفتوحة مسبقا:** يتم التصويت على الاعتمادات المفتوحة مسبقا للإيرادات والنفقات في حالات الضرورة الملحة أو الاستثنائية قبل التصويت على الميزانية الإضافية. يتم ذلك في الفترة من 1 يناير إلى 15 يونيو من السنة التي تنطبق عليها الميزانية الإضافية، وذلك بهدف تغطية بعض النفقات العاجلة. كما يسمح هذا الإجراء بالمصادقة على تلك الاعتمادات وتسجيلها في ميزانية البلدية.

ب- **الترخيصات الخاصة:** تعد الميزانية الإضافية أحد المستندات المالية التي يتم التصويت عليها بعد الميزانية الأولية وبتاريخ 10 جوان و31 ديسمبر من السنة المالية المعنية. يتم تفعيلها في حالة تأخر التصويت على الميزانية الأولية للسنة المقبلة أو في حالة وجود حالات استعجالية مثل ظهور احتياجات جديدة تتطلب التصريح بالإنفاق. يهدف هذا النوع من الميزانيات إلى ضمان استمرارية سير أعمال ونشاطات الولاية.

2- الحساب الاداري:

يتعلق هذا الحساب بالميزانية المغلقة في 31 مارس، ويعد بمثابة القانون الرسمي الذي يحدد الإطار المالي للدولة. يستخدم المجلس الشعبي الولائي هذه الوثيقة لمراقبة التسيير المالي للجماعات المحلية، حيث يتابع تقديرات الإيرادات والنفقات وتنفيذها.[1]

في حالة انتهاء السنة المالية بتاريخ 31 مارس ولم يتم اعتماد الميزانية، يتم إعداد الحساب الإداري للولاية من قبل الوالي ويتم عرضه على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه. وبعد انتهاء الفترة الإضافية للسنة المالية، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد الحساب الإداري للبلدية ويعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.[2]
يتم إقرار الحساب الإداري وإعداد حساب التسيير والتقارب الدوري للحسابات وفقًا للقوانين والتنظيمات النافذة.[3]
إن الحساب الإداري هو أداة تستخدم لفحص استخدام أموال الجماعات المحلية، بالإضافة إلى استخدامه كأداة للرقابة.[4]

[1]- قوام عبد الحكيم، روابح جمال، مرجع سبق ذكره، ص 51
[2]- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 188
[3]- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 166
[4]- قوام عبد الحكيم، روابح جمال، مرجع سبق ذكره، ص 51

3- الميزانية الاضافية:

يمثل الحساب الإضافي استكمالًا لتعديل الميزانية الأولية، حيث يتم نقل الأرصدة المتبقية في الحساب الإداري للسنة المالية السابقة إليه، وتعديل الإيرادات والنفقات المسجلة في الميزانية الأولية سواءً بإضافة أو حذف بعض البنود. وتهدف الميزانية الإضافية إلى ربط السنة المالية الحالية بالسابقة. يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي يتم تطبيقها. يتم هذا التصويت لتغطية النفقات الإضافية التي لم تكن متوقعة في الميزانية الأولية.[1]

***المطلب الثالث:** مراحل اعداد ميزانية البلدية

أولا: تحضير الميزانية.

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد ميزانية المؤسسة التي يرأسها بمساعدة أمنائها العامين والمصالح المختصة، وذلك وفقاً لتعليمات وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية. ويتم تزويد المجالس الشعبية بمبلغ التحصيلات المتوقعة للضرائب والرسوم التي تحصل عليها مصالح الضرائب والتي تعود لفائدة هذه الجماعات، وذلك لتمكينهم من إعداد ميزانياتهم. كما يتم ضبط التقديرات المطلوبة لإعداد الميزانية على أساس آخر النتائج المعروفة للتحصيل. وعند تقديم مشروع الميزانية، يعرض على اللجنة المختصة بالمالية التابعة للمجلس الشعبي المختص لتقييمه وتقديم رأيها قبل عرضه على المجلس الشعبي للنقاش والتصويت عليه في جلسة علنية.[2]

ثانيا: التصويت على الميزانية.

تختلف إجراءات تصويت الميزانية المحلية عن الميزانية الوطنية، ففي الميزانية المحلية يتم التصويت عليها بشكل إلزامي على أساس التوازن، حسب ما جاء في المادة 183 من قانون البلدية 11-10. ولم يكتفِ المشرع بالإشارة إلى هذا المبدأ فحسب، بل حدد أيضًا الإجراءات القانونية اللازمة لضمان الالتزام به. وفي حالة تمرير ميزانية غير متوازنة أو غير ملتزمة بالنفقات الإجبارية، يتم إرجاعها من الوالي إلى الرئيس الذي يخضعها للتصويت مرة أخرى في مجلس الشعبي البلدي. وإذا تم التصويت على ميزانية غير متوازنة مرة أخرى، أو لم يتم

[1]- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 165 الفقرة 02
[2]- بعيو ليلى. دوخان مريم، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

التصويت على النفقات الإجبارية، فسيتم إعذار المجلس الشعبي البلدي من قِبَل الوالي. وإذا لم يتم التصويت على الميزانية في الأجل المحدد، سيتم ضبط الأمر تلقائيًا من قِبَل الوالي. وفي حالة وجود عجز في الميزانية المحلية، يتحمل المجلس الشعبي البلدي مسؤولية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن في الميزانية الإضافية. [1]

ويجب التصويت على هذه الوثائق المالية بناءا على قانون البلدية، قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها، ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها.[2]

ثالثا: المصادقة على الميزانية.

تقدم الميزانية للمصادقة عليها إلى السلطة الوصية المختصة، بالنسبة للبلديات الأقل من 50000 نسمة تعتبر الدائرة هي السلطة الوصية وبالنسبة للبلدية التي يفوق عدد سكانها 50000 نسمة تعتبر الولاية السلطة الوصية.

– في حال عدم إدراج المجلس الشعبي البلدي للنفقات الإجبارية، يحق للوالي تسجيلها تلقائيًا.

– يتم إرجاع الميزانية غير المتوازنة التي يصوت عليها المجلس الشعبي البلدي إلى الوالي خلال 15 يومًا من تاريخ استلامها، وبعدها يتم إعادة طرحها مرة أخرى من قبل المجلس الشعبي البلدي في غضون 10 أيام. وإذا تم التصويت على الميزانية دون توازن مرة أخرى، يتم ضبطها تلقائيًا من قبل الوالي.[3]

– إذا تأخر اعتماد الميزانية لأي سبب، فإن يتم تطبيق نظام الميزانية (12/1) على الالتزامات وصرف النفقات وفقاً للاعتمادات المسجلة في السنة الماضية. وفيما يتعلق بالإيرادات، يتم الاستمرار في تنفيذ أحكام ميزانية السنة الماضية.[4]

رابعا: تنفيذ الميزانية.

عملية تنفيذ الميزانية تشكل جزءاً من عمليات تنفيذ المالية العمومية. وتتمثل هذه العملية في تحصيل الإيرادات وتنفيذها، ثم تنفيذ النفقات، وذلك بواسطة الأمر بالصرف والمحاسب العمومي. وتتميز هذه العملية بتنفيذ النفقات أولاً ثم الإيرادات، على عكس حساب الميزانية الذي يتم فيه حساب النفقات ثم الإيرادات (أي مصادر التمويل).[1]

[1]- المادة 183 من قانون البلدية، مرجع سبق ذكره
[2]- بعيو ليلى. دوخان مريم، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[3]- المادة 155 من القانون 08-09 المتعلق بالبلدية.
[4]- المادة 151 من القانون 190-08 المتعلق بالبلدية.

***المطلب الرابع: أهداف ميزانية البلدية:**

يمكن تلخيص أهداف الميزانية كما يلي: [2]

1-أهداف تخطيطية:

- حصر احتياجات النفقات خلال الفترة القادمة
- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى
- التنسيق بين الميزانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التنسيق بين وحدات البلدية
- وضع برنامج سنوي للتنفيذ

2-الأهداف الرقابية:

تهدف الميزانية الى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك من خلال: [3]

_ قياس أداء فعلي للبرامج والأنشطة المختلفة ومتابعتها.

_ التحقق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.

_ الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمصادقة عليها.

_ المساعدة في تحقيق وضبط وترشيد الانفاق الحكومي.

3-الأهداف السلوكية:

تهدف ميزانية البلدية الي التأثير في السلوك واتجاه العاملين بالبلدية وذلك من خلال:[4]

[1]- بعيو ليلى. دوخان مريم، مرجع سبق ذكره، ص 31
[2]- شافعي أحمد، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2016/2015، ص41
[3]- شافعي أحمد، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره ص 42.
[4]- شافعي أحمد، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره ص 42.

- التشجيع على عنصر المبادرة والابتكار.
- افساح مجال المشاركين في اعداد الميزانية ووضع أهداف ومعايير من جانبهم وغير مفروضة عليهم من السلطات وذلك يؤدي الى:
  - زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.
  - زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الادارية وخاصة الاتصال من الأسفل الى الأعلى.

- **خلاصة الفصل :**

من خلال هذا الفصل حاولنا إعطاء مفهوم الجباية المحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ عن الجباية العادية أو الضريبة، فهي تشترك معها في الخصائص ، المبادئ والأهداف . وتختلف في الجهة المستفيدة منها حيث تجبى الجباية المحلية لصالح الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) وتسير حصيلتها من طرفها أيضا، كما عرضنا أيضا الميزانية البلدية التي تعتبر صورة عاكسة لنشاطاتها وسياستها المنتهجة إذ أن التشريع متعها بالإستقلالية المالية وهذا بأن خصها بميزانية ترصد فيها جميع النفقات والإيرادات، فهي عقد ترخيص وإدارة تسمح بتسيير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها، فبالنسبة لميزانية البلدية تحضيرها والمصادقة عليها ثم تنفيذها يتطلب تدخل عدة أجهزة مستقلة وفعالة، تتمثل في الأمر بالصرف وهو رئيس المجلس الشعبي البلدي، والمحاسب العمومي والمتمثل في محاسبي البلدية.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية / دراسة حالة

– بلدية حاسي خليفة –

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل التطبيقي بدراسة ميدانية لدور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية للبلدية، باعتبارها أحد الجماعات المحلية الإقليمية.

حيث سنتطرق إلى تقديم البلدية محل الدراسة، ثم نقوم بتحليل ميزانيتها خلال الفترة 2022 و تطور مواردها الجبائية و الإيرادات العامة، و دراسة مساهمة الرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري...إلخ في تكوين الموارد المالية للبلدية لنفس الفترة.

و عليه ، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول: نبذة عن بلدية حاسي خليفة.**
- **المبحث الثاني: اسهامات المداخيل الجبائية في الارادات العامة لبلدية حاسي خليفة.**

المبحث الأول: نبذة عن بلدية حاسي خليفة

سنتطرق في هذا المبحث الى تقديم بلدية حاسي خليفة من حيث النشأة، والهيكل التنظيمي، وخصائص بلدية حاسي خليفة.

- **المطلب الأول:** تعريف بلدية حاسي خليفة

أولا: تعريف البلدية:

–**المادة الأولى:** البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة.[1]

وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون.

–**المادة الثانية:** البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[2]

–**المادة الثالثة:** تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالاتها الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.[3]

ثانيا: تعريف بلدية حاسي خليفة:

انبثقت بلدية حاسي خليفة عن التقسيم الإداري 1984 طبقا للقانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/04/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد للعلم أن بلدية حاسي خليفة كانت قد أنشئت سابقا في العهد الاستعماري للبلاد طبقا للقرار رقم: 6417 المؤرخ في 1958/11/20 وفي أوت 1963 كانت تابعة إلى أن أدمجت ضمن البلديات المشتركة ببلدية الدبيلة وفي سنة 1991 أصبحت دائرة.

1.2.3 قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بقانون البلدية.

تتربع بلدية حاسي خليفة على مساحة 1112 كم2، تقع في الجهة الشمالية لمقر الولاية وبالضبط جنوب خط العرض 32 درجة وهي امتداد للشمال الشرقي للعرق الشرقي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 30 كم و تمتد على طول يقارب30 كم. يحدها من الشمال كل من بلدية الطالب العربي، وبلدية بني قشة ومن الجنوب بلدية الطريفاوي وبلدية الدبيلة أما من الشرق فتحدها بلدية الطالب العربي ومن الغرب بلدية المقرن ، يبلغ عدد سكانها 53200 نسمة منهم ذكور 25828 و 27372 اناث موزعين على 21 حي وهذا حسب آخر إحصاء سنة 2022.

- **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي خليفة.

- **الملحق التالي يمثل الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية حاسي خليفة: (1)**

الهيكل التنظيمي للبلدية

- الأمانة العامة
- مكتب الإعلام الآلي و الإحصاء وقاعدة البيانات
- مكتب الأرشيف والتوثيق
- مكتب البريد والاتصال والاستقبال والتوجيه
- مصلحة الشؤون المالية والحركة الإقتصادية
  - مكتب الميزانية والحسابات
  - مكتب إجور المستخدمين
  - مكتب ممتلكات البلدية
- مصلحة الشؤون العامة والتنظيم
  - مكتب التنظيم والمنازعات
  - مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والفلاحية
  - مكتب الحالة المدنية والوثائق المؤمنة
  - مكتب حراسة السيارات ورخص السياقة
  - مكتب جوازات السفر وبطاقة التعريف البيومترية
  - مكتب الحالة المدنية والوثائق المؤمنة
- مصلحة تسيير الموارد البشرية
  - مكتب المستخدمين
  - مكتب التكوين والإحصاء
- مصلحة الوسائل العامة
  - مكتب أمين مخزن
  - مكتب النقل والوسائل العامة
  - مكتب رئيس الحظيرة
- مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة والصفقات و البرامج
  - مكتب التجهيز والأشغال الجديدة
  - مكتب الصفقات والبرامج
- مصلحة التعمير والهندسة
  - مكتب التعمير والبناء والمسح
  - مكتب التشريعات والطرق
- مصلحة الهيكل البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية
  - مكتب الوقاية ومكافحة الأمراض المتنقلة و معالجة المياه
  - مكتب الوقاية والنظافة لحفظ الصحة والنظافة العمومية
  - مكتب رقابة جودة المنتجات الموجهة للاستهلاك ومحاربة الغش الصحي
  - مكتب النشاطات الطبية

الفروع الإدارية

- الفرع الإداري بالمنشية
- الفرع الإداري بالهمانسة
- الفرع الإداري بالمرزاقة
- الفرع الإداري بصحن بري

ومن خلال مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي خليفة تتضمن على 07 مصالح و25 مكتب تحت اشراف الأمين العام للبلدية، وهي مفصلة كالآتي:[1]

***الأمانة العامة:** وتضم المكاتب التالية:

- مكتب الأرشيف والتوثيق
- مكتب الاعلام الآلي والاحصاء وقاعدة البيانات
- مكتب البريد والاتصال والاستقبال والتوجيه

***المصالح والمكاتب البلدية:**

1- مصلحة الشؤون المالية والحركة الاقتصادية: وتتكون من 03 مكاتب:

- مكتب ممتلكات البلدية.
- مكتب البلدية والحسابات.
- مكتب أجور المستخدمين

2- مصلحة تسيير الموارد البشرية: وتتكون من 02 مكتبين:

- مكتب المستخدمين.
- مكتب التكوين والاحصاء.

3- مصلحة البناء والتعمير: ويتكون من 02 مكتبين:

- مكتب التعمير والبناء والسكن.
- مكتب الشبكات والطرق.

4- مصلحة الهيكل البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية: وتتكون من 04 مكاتب:

[1]- بناء على معطيات من مصالح بلدية حاسي خليفة.

– مكتب الوقاية ومكافحة الأمراض المتنقلة ومعالجة المياه.

– مكتب الوقاية والتفتيش لحفظ الصحة والنظافة العمومية.

– مكتب رقابة جودة المنتوجات الموجهة للاستهلاك وحملات التوعية الصحية.

– مكتب التحاليل الطبية.

5– مصلحة التنظيم والشؤون العامة: وتتكون من 06 مكاتب و04 فروع إدارية:

5–1– المكاتب:

– مكتب التنظيم والشؤون العامة.

– مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والفلاحة.

– مكتب الخدمة الوطنية والانتخابات الجمعيات.

– مكتب حركة السيارات ورخص السياقة.

– مكتب جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية.

– مكتب الحالة المدنية والوثائق المؤمنة.

5–2– الفروع الإدارية:

–الفرع الإداري بصحن بري.

– الفرع الإداري بالمرزاقة.

– الفرع الإداري بالهمايسة.

– الفرع الإداري بالمنشية.

6– مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة والصفقات والبرامج: وتتكون من 02 مكتبين:

–مكتب التجهيز والأشغال الجديدة.

– مكتب الصفقات والبرامج.

7– مصلحة الوسائل العامة: تتكون من 03 مكاتب:

–مكتب أمين المخزن.

– مكتب النقل والوسائل العامة.

– مكتب رئيس الحضيرة.

- **المطلب الثالث:** خصائص بلدية حاسي خليفة.

تعتبر بلدية حاسي خليفة منطقة من المناطق القديمة بوادي سوف وكانت عبارة عن تجمع للسكان الرحل الذين كانوا يزاولون تربية المواشي والإبل ويعتمدون بصفة أساسية عن الفلاحة المستغلة في مساحات شاسعة من تراب البلدية حيث نجد أشهر المحاصيل تتمثل في التمور و الفول السوداني و بدرجة كبيرة نجد زراعة الخضروات كالبطاطا التي تعتبر رائدة فيها على مستوى الولاية و كذا الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) ، أما الطبيعة الجغرافية المميزة للمنطقة فهي تعتبر منطقة رملية مثلها مثل باقي منطقة سوف ، غير أنها تتميز بصلابة الأرضية تحت الرمال و تتوفر على مياه جوفية و تربة جبسيه و حجارة البناء ،و هي عموما ذات طابع فلاحي

كما تتوفر البلدية على مرافق ومؤسسات اجتماعية والاقتصادية:[1]

❖ **أولا:** المنشآت والمرافق الاجتماعية:

1– المؤسسات التربوية ومنشآت التكوين المهني:

– 23 مدرسة ابتدائية، 07 متوسطات وثلاث ثانويات.

– مركز واحد للتكوين المهني.

2– المرافق الصحية:

– عيادة متعددة العلاجات و11 قاعة علاج.

3– مؤسسات قطاع البريد والاتصالات:

– 05 مكاتب بريد، 01 وكالة تجارية للاتصالاتو01 مركز هاتفي.

[1]- بناء على ممتلكات بلدية حاسي خليفة.

4- المؤسسات الثقافية والمنشآت الرياضية:

- 01 دار شباب،03 مجمعات شبانية، مكتبة بلدية.
- 01 مركب رياضي جواري، 01 مسبح، 01 ملعب بلدي و11 ساحة لعب (ماتيكو).

5- ساحة خضراء وسط المدينة.

6- الإدارات العمومية والمؤسسات الإدارية:

- **الأقسام الفرعية للمصالح التقنية:**
- التجهيزات العمومية، البناء والتعمير، السكن، الأشغال العمومية، الموارد المائية، الفلاحة، المصلحة التقنية لسونلغاز، الوكالة التجارية لسونلغاز.
- **المصالح الإدارية الأخرى:**
- الدائرة، خزينة البلدية، 04 فروع إدارية بالأحياء.
- **المنشآت الأمنية:**
- امن الدائرة، الفرقة الإقليمية للدرك الوطني، وحدة الحماية المدنية، فرع الجمارك.

❖ **ثانيا:** المنشآت والمرافق الاقتصادية: نذكر منها:

- منطقة نشاطات.
- عدد معتبر من المحلات التجارية المختلفة.
- سوق أسبوعي للمواشي والخضر والملابس...الخ.
- سوق أسبوعي للسيارات.
- سوق يومي بالجملة للخضر.
- عدد كبير من المستثمرات الفلاحية.
- 02 محطة وقود.
- بها عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

المبحث الثاني: اسهامات المداخيل الجبائية في الارادات العامة لبلدية حاسي خليفة.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على كيفية اعداد وتصنيف ميزانية البلدية ودور الجباية المحلية في حسابات إيراداتها ويجب التركيز على المداخيل الجبائية لأنه الجانب الرئيسي الذي يخدم موضوع دراستنا المتعلق بالموارد الجبائية ومدى تأثيرها على ميزانية البلدية

- **المطلب الأول:** الايرادات العامة والنفقات العامة المقدرة في الميزانية الإضافية والمصادق عليها لسنة 2022.

✓ جدول رقم 01: مجموع الايرادات العامة والنفقات العامة للبلدية سنة 2022:

البيانات	التقديرية		المصادقة عليها	
	الايرادات	النفقات	الارادات	النفقات
المجموع	583.989.721.73	583.989.721.73	583.989.721.73	583.989.721.73

المصدر: ميزانية بلدية حاسي خليفة سنة 2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن ما تم تحديده في الميزانية الإضافية لسنة 2022 قد تم تحقيقه وان نتائج الإيرادات مساوية لقيمة النفقات والتي بلغت قسمتها: 583.989.721.73 دج.

- **المطلب الثاني:** المداخيل الجبائية وتأثرها على ميزانية البلدية

✓ الجدول رقم 02: المداخيل الجبائية للبلدية سنة 2022:

المداخيل الجبائية	المبلغ
الرسم على القيمة المضافة	747.319.14
الرسم العقاري	220.681.76
الرسم على النشاط المهني	28.790.679.00
الضريبة الاجمالية على مداخيل العقارات	86.955.00
رسم الإسكان	7.765.042.73
رسوم أخرى (غير مباشرة)	2.750.000.00
المجموع	40.360.677.63

المصدر: ميزانية بلدية حاسي خليفة سنة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن مداخيل الجباية المتعلقة بالبلدية ترتكز أساسا على الضريبة على النشاط المهني والتي بلغت مبلغ 28.790.679.00 دج، وهي أكبر مدخول جبائي للبلدية سنة 2022، تليها رسم الإسكان بملغ 7.765.042.73 دج، تليها رسوم أخرى (غير مباشرة) 2.750.000.00 دج، تليها الرسم على القيمة المضافة 747.319.14 دج، تليها الرسم العقاري 220.681.76 دج، وفي الأخير الضريبة الاجمالية على مداخيل العقارات 86.955.00 دج.

وهذا ما سنلاحظه في الشكل التالي: (2)

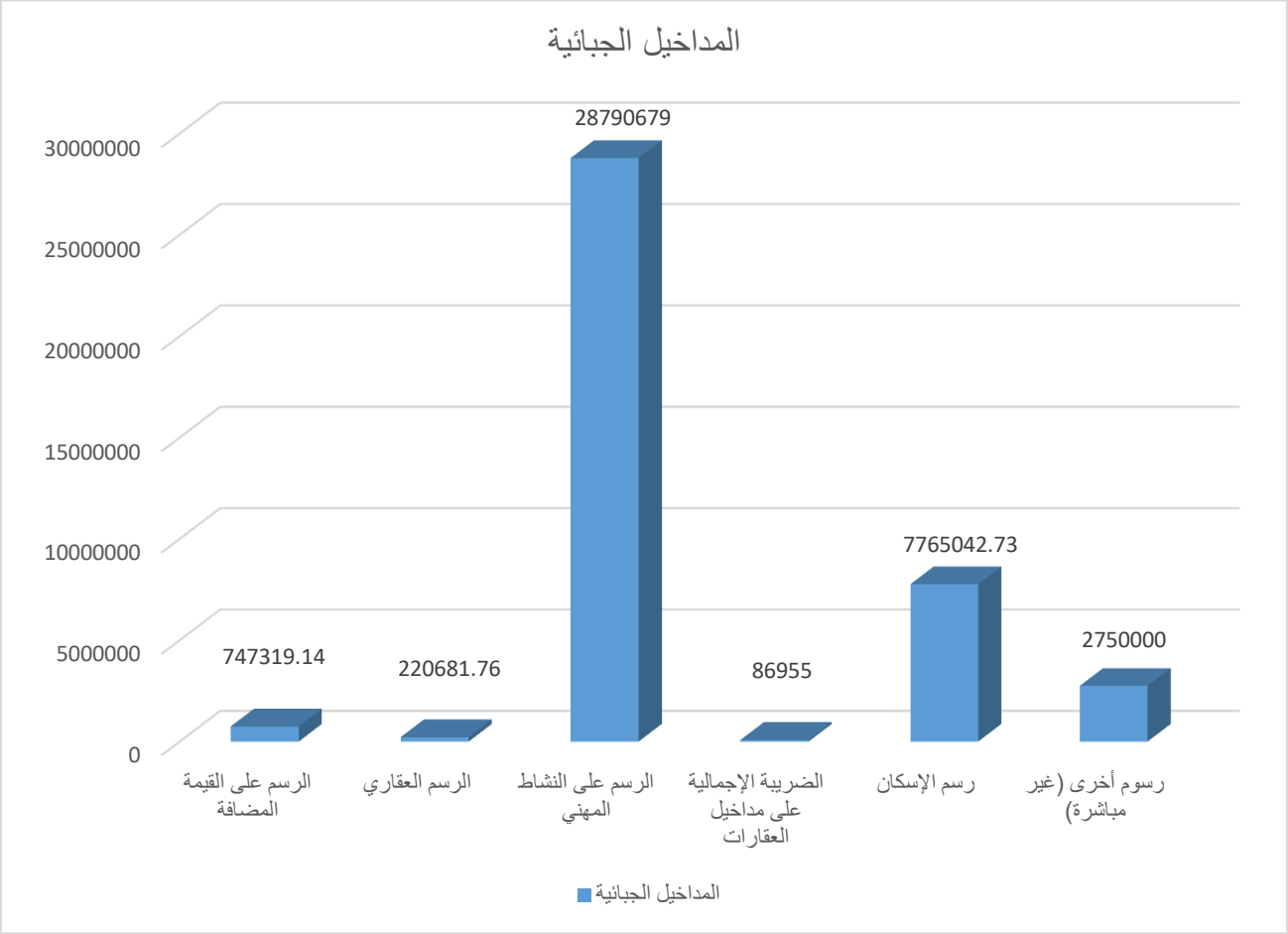

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

- **المطلب الثالث:** أهمية المداخيل الجبائية المتحصل عليها وتأثيرها.

بلغ مجموع المداخيل الجبائية 40.360.677.63 دج، بحيث بلغت نسبتها من مجموع الإيرادات العامة لسنة 2022 حسب الجدول التالي:

✓ الجدول رقم 03: نسبة المداخيل الجبائية من الإيرادات العامة لسنة 2022:

البيان	المبالغ
المداخيل الجبائية	40.360.677.63
الإيرادات العامة	583.989.721.73
النسبة	% 6.90

المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المداخيل الجبائية للبلدية قد بلغت 6.90%، تعتبر ضعيفة مقارنة بمجموع الإيرادات السنوية سنة 2022 ، و هذا ما سنلاحظه في الشكل التالي : (3)

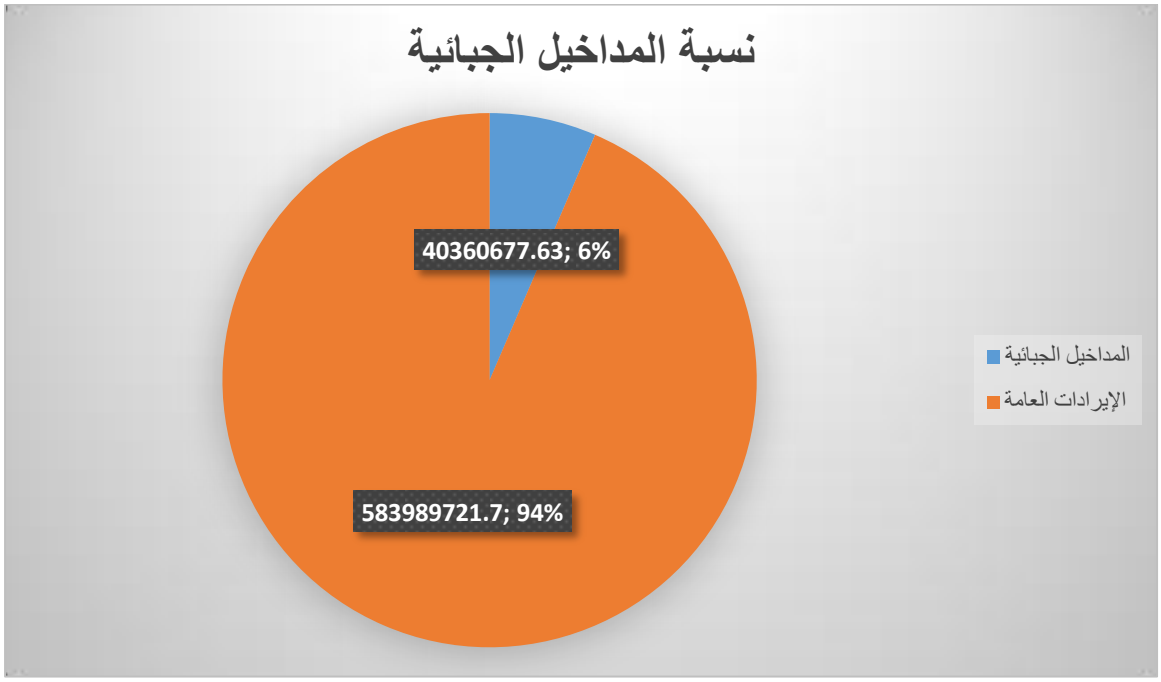

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

- **المطلب الرابع:** المشاكل المالية للبلدية والحلول المقترحة.

❖ **أولا: المشاكل المالية لبلدية حاسي خليفة.**

ان ما يمكن استنتاجه من دراستنا للمضوع هو أن البلدية تعاني عجزا في ماليتها وهذا راجع الى ضعف الموارد المالية الناتجة في أغلب الأحيان عن الجباية والمقدرة بنسبة : 6.90 % من مجموع مداخيلها

ونذكر من هذه المشاكل ما يلي:

- ان هذه الظروف المذكورة أعلاه تجعل البلدية تعاني من قلة الموارد المالية وتخلق لها الأزمات والنقائص في عملية التسيير وتلبية احتياجات المواطنين.
- عدم قدرة ميزانية البلدية على تغطية النفقات المتزايدة المرتبطة بالتسيير مما يجبرها الى اللجوء الى التمويل الخارجي من الادارة المركزية وهذا يقلص من استقلاليتها المالية.
- اعتماد البلدية بشكل كبير على الاعانات لتمويل الميزانية وهذا يؤثر عليها في العمل وعلى مبادراتها في التخطيط لتحقيق التنمية المحلية.

❖ **ثانيا: الحلول المقترحة.**

من أجل تحقيق التنمية المحلية يجب على البلدية أن تبحث عن الحلول المناسبة لتحسين ورفع مواردها المالية ومن أهم هذه الحلول نذكر ما يلي:

- القضاء على المشاكل التي تعاني منها البلدية وايجاد الحلول المناسبة لها.
- تحسين أساليب التسيير للبلدية والمساهمة في التحصيل الجبائي.
- يجب على البلدية الحث على مواردها المالية المحلية وتوسيع قاعدة الخاضعين للضريبة واستغلال ثرواتها وهذا ما يمكنها من رفع مواردها المالية.
- تشجيع الاستثمار المحلي ومنح مزايا للمستثمرين في مجال استخدام بعض الأنشطة وخاصة الزراعية منها.
- ترشيد النفقات من خلال تخفيض النفقات الضخمة على تسيير البلدية.

- **خلاصة الفصل :**

من خلال الدراسة التطبيقية لموضوعنا التي أجريناها حول إثر المداخيل الجبائية على ميزانية الجماعات المحلية لبلدية حاسي خليفة ولاية الوادي، تبين أن هذه الاخير كغيرها من بلديات الوطن تقوم بمهام موكلة لها من طرف الدولة، وكوحدة إدارية تتكون من مجموعة من المصالح والمكاتب مجسدة في هيكل تنظيمي هرمي كما توصلنا الي أن البلدية تعتمد ماليا على الموارد الناتجة من الجباية، حيث نلاحظ أن الضرائب والرسوم التي تستفيد منها البلدية بصفة كلية مثل(الرسم العقاري، الضرائب الإجمالية على مداخيل العقارات) إيراداتها تكاد تكون منعدمة فهي ضعيفة جدا وهذا راجع إلى سوء تحصيل هذه الإيرادات فيجب على البلدية ضرورة تطوير الجباية المحلية وتدعيم الجماعات المحلية بالوسائل المادية والبشرية لتحصيل الإيرادات الجبائية المحلية مع ضرورة الاهتمام بأملاك البلدية وتنميتها للحصول على إيرادات أخرى لميزانيتها.

الخاتمة:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والادارية أوجب لها الاعتراف بخاصية الاستقلالي المالي أو الذمة المالية المستقلة، ويعِني هذا توفر مبالغ أو موارد مالية خاصة بالجماعات المحلية حتى يمكنها أداء المهام الموكلة إليها وإشباع حاجيات المواطنين في نطاق صلاحياتها بالإضافة إلى ذلك فان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية يسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية وذلك في حدود ما تمليه السياسية الاقتصادية والاجتماعية للبلد و قد أبرزت هذه الدراسة الأهمية التي تلعبها الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وذلك من خلال التطرق للأدبيات النظرية لمتغيري الدراسة، بالإضافة الى إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بغية التعرف على الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية البلدية، وقد تم اختيار فرضيات الدراسة الشيء الذي ساعد على التوصل إلى جملة من النتائج.

- ✓ **نتائج الدراسة النظرية:**

النتائج النظرية:

_ تعتبر الجباية المحلية من اهم موارد ميزانية الجماعات المحلية، فتمثل المورد الأساسي لأنشطة الجماعات المحلية.

_ كلما زاد اعتماد البلدية على مواردها الجبائية وحسن استغلالها كلما زادت فعاليتها في تعظيم استقلاليتها عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

– الميزانية جزء من البلدية وهذه الأخيرة جزء من الدولة فهي مكملة لسلطة الدولة لذا وجب إعطاؤها جزء من سلطة القرار في الجانب المالي.

– بالرغم من الاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للبلدية ، إلا أن الدولة لا تزال تملك سلطة تأسيس الضرائب وتحديد نسبها ووعائها، وعليه فالجباية المحلية تقتصر على تخصيص جزء من إيرادات بعض الضرائب والرسوم وتوجيهها للميزانيات المحلية.

– الاختلال بين الإيرادات والنفقات للبلدية يحتم اللجو الى مصادر تمويل خارجية.

- ✓ **النتائج الدراسة التطبيقية:**

_ إن البلدية لابد لها من تأسيس الضريبة ونظرا لإختلاف إمكانيات كل بلدية وطبيعة نشاطاتها وموقعها الجغرافي يمكن ترك الحرية بالنسبة لبعض الرسوم او الضرائب التي تملكها وتميزها عن باقي البلديات .

_ إن البلدية تظهر أهم الموارد المالية لها والمتمثلة في إيرادات أملاك الدولة ونواتج الجباية.

– تعتبر الميزانية أدات فعالة لتسيير مصالح البلدية، وتشمل على قسمين متوازنين في الإيرادات والنفقات وهما قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار.

– ىتعطي الميزانية ملخصا عاما عن الوضعية الإقتصادية والسياسية والمالية للبلدية

– يعتبر الرسم على النشاط المهني أهم مورد جبائي لبلدية حاسي خليفة إذ بلغ 28.790.679.00 دج.

✓ **الاقتراحات :**

– ضرورة منح الجماعات المحلية جانبا من الاستقلالية المالية في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة مواردها المالية.

– ترقية الجباية المحلية من أجل تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق توازن مالي متكامل ومستمر .

– على المشرع الضريبي العمل على زيادة نسبة اقتطاع الضريبة الجزافية الوحيدة الموجهة للبلدية .

– العمل على توسيع مجال الضرائب التي تعود إلى البلدية، من خلال إجراء تعديلات على كيفية توزيع إيراداتها وتخصيص الجزء الأكبر أو الكلي لتحقيق التنمية المحلية .

– لابد أن تصاغ التشريعات الجبائية بلغة بسيطة سهل فهمها وأن تبتعد قدر الإمكان عن الغموض والتعقيد وكثرة التأويلات التي تشجع على التهرب الضريبي .

– تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة لا سيما في المجال السياحي .

– لابد من إختيار الموظفين وعلى رأسهم الرؤساء والأمناء العاملون للمجالس المحلية على أساس الكفاءة الفنية والخلقية، وليس على أساس المحسوبية أو الجاه.

✓ **آفاق الدراسة:**

بعد تناولنا لموضوع دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية و التوصل للنتائج المذكورة أعاله نأمل أن نكون قد ساهمنا و لو بقليل في إثراء هذا الموضوع والذي يمكن أن يفتح أفاق جديدة لمواصلة البحث فيه مثل:

- الاستقلالية المالية للبلدية و أثرها على التنمية المحلية .
- اصلاح الجباية المحلية في الجزائر.

قائمة المراجع:

❖ **أولا: المذكرات**

- بعيو ليلى. دوخان مريم، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، 2021/2020.

- عميرة نريمان، رمول سامية، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، سنة 2021، ص25-26.

- مقداد كنزي، نوي سليمة، دور الجباية المحلية في تمويل البلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2020، ص6-7.

- بلعروسي علي، بوشرى مصطفى، دور الجماعات المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2022، ص14.

- بن يوسف وسيلة، دور الجباية المحلية في ميزانية البلدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة عبد الحميد بن بايس مستغانم، سنة 2015، ص96.

- قوام عبد الحكيم، روابح جمال، مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مكملة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، سنة 2019، ص50.

- شافعي أحمد، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2016/2015، ص41.

❖ **ثانيا: القوانين**

- القانون الجزائري رقم 14-06، المؤرخ في 24 فبراير ،2014 المتعلق بالجباية المحلية.

– المادة 176 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة في 3 جويلية 2011، ص24

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 المؤرخ في 7 ديسمبر 2016، الصفحة 31.

– القانون رقم 12–07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المواد 165 الفقرة 10 و 170.

– القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 177.

– القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 182.

– القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 188.

– القانون رقم 12–07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 166.

– القانون رقم 12–07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 165 الفقرة 02.

1.2.3 قانون رقم 11–10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بقانون البلدية.